

مستقبل العالم العربي في السياسة الدولية

للدكتور محمود عزمى بك

انعقد الاصطلاح هذه السنوات الأخيرة على «أن يعتبر عربياً كل من تكلم العربية وأحس العروبة» دون ارتباط بمختلف نظريات الأصول والأجناس، فشمّل «العالم العربي» لا شبه الجزيرة وحدها - - وهى «بلاد العرب» الأصيلة - - ولا شبه الجزيرة مع «الهلال الخصيب» فى شمالها مكتنفاً فلسطين ولبنان وسوريا والعراق وشرق الأردن التى عمرتها من قديم الزمان، على حد رأى علماء الآثار، قبائل سامية نزحت إليها من شبه الجزيرة فى موجات فكونت أقوام كنعان وفينيقيّا وأشور وبابل وما قام وسطها من جماعات، بل ذلك كله وما انبثق بفعل الفتح الإسلامى على امتداد الشمال الإفريقى فى تلاحق وتلاحق من برزخ السويس إلى المحيط الأطلنطى ماراً بمصر وورقة وطرابلس وتونس والجزائر ومراكش، ووسط القارة خلال نيجيريا والصومال وزنجبار، وفى بعض أطراف آسيا بين جزر الملايو وأندونيسيا وما إليها من مواطن.

وإن نظرة تلقى على هذا «العالم العربى» الشامل خلال اعتبارات «السياسة الدولية» لتسجل أول ما تسجل ظاهرة «التفاوت» فى السكان بين أجزائه التى تراوحت بين الاستقلال المطلق من التعهدات الخاصة بالنسبة لسوريا ولبنان، والاستقلال المقيد بالتزامات خفيفة بالنسبة للعربية السعودية، وثقيلة بالنسبة لمصر والعراق واليمن، ومرزنة بالنسبة لشرق الأردن، والحماية بالنسبة لتونس ومراكش والكويت والبحرين وعمان ومسقط وسائر المحميات التسع، والاستعمار بالنسبة لمدن ونيجيريا والصومال وزنجبار، والضم بالنسبة للجزائر وبعض ثغور الريف، والدولية بالنسبة لطنجة، والتعليق فى ميزان القدر بالنسبة لليبيا وفلسطين والمناطق الأندونيسية.

وكذلك تسجل تلك النظرة «الدولية» التى تلقى على العالم العربى اختلاف طبيع ذلك التفاوت فى السكان بين أجزائه. فقد تعددت الدول الأجنبية التى تتصل بهذا السكان، وتفاوتت وسائل اتصالها به، وطارات على تعدد تلك الدول وتنوع هذه الوسائل مضاعفات من شأنها أن تفعل فى الطبائع أفعالا متعددة الأثر ومتنوعة معاً. فالانصال قائم بالفعل بين

أجزاء العالم العربى ودول بريطانيا وفرنسا وإسبانيا وهولندا ، وهو متحفز للقيام بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية بحكم « دور الإشراف العالمى » الذى تود أن تقوم به الدولة « المنتصرة العظمى » ، وهو محل سعى لبعثه من جديد بينها وبين إيطاليا عن طريق الحل الذى تريد الدول العظمى أن تنال منه لمشكلة « المستعمرات » السابقة ، وفيها برقة وطرابلس والصومال ، وهو محل اقتحام من ناحية الاتحاد السوفيتى خلال محاولات المساهمة فى تنظيم شئون فلسطين . ولكل من تلك الدول جميعها اتجاهات ومصالح خاصة قد يتقارب بعضها وبعضها الآخر حيناً وقد يتنافران بالذات حيناً آخر فيفعل التقارب ويفعل التنافر أفعالا متناقضة وغير منسجمة فى السكياى العربى وفى علاقات العالم العربى بسائر عوالم السياسة الدولية .

وإلى هذا ، فإن لكل وحدة من وحدات العالم العربى مشاكلها الدولية الخاصة التى تتميز طبائعها ويتميز موقف الدول الأجنبية إزاءها ، بل الدول العربية ذاتها المتصلة بها . فلسوريا المطلقة من القيود الدولية الخاصة مثلاً خلفها القائم بينها وبين تركيا على لواء الأسكندرونة ، ولها وللبنان خلافهما فيما بينهما وبين فرنسا حول النقد وتصفية العلاقات المالية المترتبة على انقضاء عهد الانتداب ، ولليمن إشكالها مع إنجلترا حول المحميات ، وللعربية السعودية خلافها مع شرق الأردن ذاته على « العقبة » التى يزعمها كل منهما لنفسه ، ولمصر ثورتها على إنجلترا بسدد الجلاء عنها وبسدد السودان ، وللعراق إلى مشكلة معاهدته مع بريطانيا مشكلة إقليم « عريستان » الذى يريد انتزاعه من إيران ، ومشكلة الأكراد الذين يطالبون باستقلالهم الذاتى على الأقل ، وشرق الأردن مطمعه السافر حيناً والكامن دائماً فى تحقيق مشروع اتحادهم بالعراق وبسوريا الكبرى ، ولتونس والجزائر ومراكش نزعتها الاستقلالية ، ومضاعفات المطالب الأمريكية المتصلة باقتصاديات البلاد وبمواقفها الاستراتيجية المطلة على المحيط الأطلنطى وعلى البحر المتوسط ، وقد تراضت إنجلترا والولايات المتحدة ، وقد تكون فرنسا وإسبانيا أيضاً فى تراض - على اعتبارها من خط « الدفاع » الأول عن نصف الكرة الغربية ، أو خط الهجوم منه ... ، ولليبيا نزعتها إلى الاستقلال والوحدة هى الأخرى وما يطرأ عليها من مضاعفات الرغبة البريطانية فى استخلاص برقة والنفوذ البريطانى ، والرغبة الفرنسية فى إلحاق « قران » بالداخل الجزائرى ، والتبليل الدولى بالنسبة لطارلس ، هل توضع تحت وصاية هيئة الأمم المتحدة بحيث يغلب فيها النفوذ الأمريكى الاقتصادى والاستراتيجى ، أو النفوذ الإيتالى ، يقتسمه النفوذ الأمريكى أو النفوذ السوفيتى ، وفلسطين أزمته الزمنية ، هل تقوم فى جزء

منها دولة مستقلة لإسرائيل ، أو يقوم فيها نظام « فدرالى » للمنطقة اليهودية فيه حكم ذاتى مميز ، أو يكون الحكم فيها حكم الدولة الموحدة لا تعتبر فيها اليهودية إلا ديناً من الأديان ولا يعتبر معتنقوه إلا أقلية من الأقليات لها حقوق سائر الشعب الدينية فى الوطن الديموقراطى الحديث ، أو تتسع رقعتها بحيث تمتد إلى شرق الأردن أو تمتد إليها شرق الأردن فتصبح « فلسطين الكبرى » وتوضع كلها تحت تاج الملك عبد الله الهاشمى ... وهما يكن المصير التى تؤول إليه ، فهل تنفرد بريطانيا بالنفوذ فيها أو تقاسمها إياه الولايات المتحدة الأمريكية أو تستطيع المحاولات السوفيتية أن تجد لها ثغرة تنفذ خلالها ويصبح الاتحاد السوفيتى هو الآخر فى ذلك النفوذ نصيب .

ذلك هو الوضع الذى يحتله العالم العربى فى عباب الخضم الدولى ، ولكنه لا يحتله مستقلاً للأموال تتقاذفه ، بل يحتله مجاهداً فى سبيل شق طريقه إلى شاطئ السلامة وضاف الاستقرار . ولعل أبرز نشاط فى هذا المضمار إنما هو تأليف « جامعة الدول العربية » بميثاقها الموقود فى الثانى والعشرين من شهر مارس سنة ١٩٤٥ . فقد قامت بهذا التأليف هيئة من الدول العربية المستقلة غرضها « توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة فى شئون البلاد العربية ومصالحها » ، فوجدت بقيامها نواة التكتل الذى يربط بين أجزاء « العالم العربى » كله ، ويوحد بين أسباب نهوضها وأساليب احتلال السكان اللاتق بها فى الخطيرة الدولية جميعاً . فهى إن ألقت من « الدول العربية المستقلة » وحدها فقد ذهبت بأغراضها إلى حد « النظر بصفة عامة فى شئون البلاد العربية ومصالحها » جميعاً ، ولم تكف بتضمين المادة الثانية من ميثاقها النص على هذا « النظر » الشامل فى عموم ، بل راحت تخص به ملحقات معينة من ملاحق ذلك الميثاق سجلت فيه بصريح العبارة أن « الدول المشتركة فى الجامعة ستباشر فى مجلسها وفى لجانها شئوناً يعود خيرها وأثرها على العالم العربى كله » وأن مجلسها « لا يدخر جهداً لتعرف حاجات البلاد العربية غير المشتركة فيه وتفهم أمانها وآمالها » ويعمل بعد ذلك على صلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيئه الوسائل السياسية من أسباب .

وإذا كان الساعون إلى تأليف « جامعة الدول العربية » من مفكرى العرب وقادتهم وحكامهم قد قصدوا أول ما قصدوا إلى إقامة هيئة « توفيق بين الاتجاهات » على غرار

« جامعة الدول الأمريكية » تهدف إلى « تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها في الشؤون الاقتصادية والمالية ، وشئون المواصلات والثقافة والجنسية ، والشؤون الاجتماعية والصحية » فإن الظروف العالمية التي اكتنفت مولد « الجامعة العربية » قد كانت أوسع أفقاً من الظروف التي اكتنفت مولد « الجامعة الأمريكية » فعاونت على أن تبعد من مدى نشاطها وطاوعت على أن تزيد من خطوات تطورها في الحظيرة الدولية ذاتها .

فقد وقع على ميثاق « جامعة الدول العربية » في الوقت الذي كان يجتمع فيه مؤتمر سان فرانسيسكو لإقرار ميثاق هيئة الأمم المتحدة . فدعا هذا التوافق إلى إضافة مهمة إلى مهام مجلسها هي « تعزيز وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التي تنشأ في المستقبل لسكفالة الأمن والسلام ولتنظيم العلاقات الاقتصادية » . . . وقد نص في ميثاق الأمم المتحدة على قيام « منظمات إقليمية » يعهد إليها بشئون الأمن والسلام في مناطقها المحلية ، كما نص على قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي « هيئة من هيئات الأمم المتحدة » يكون له اتصال بمنظمات إقليمية في ميدان الاقتصاد والاجتماع ، كما يكون لمجلس الأمن في ميدان الأمن والسلام ، وشاءت القادير بعد ذلك أن تعرضت أمور بعض البلاد العربية للامتعتان ، فبدأ التضامن بينها جميعاً على خير ما يكون ، وصهرت جامعة الدول العربية بأمتن ما يكون من طبائهم التدعيم ، وظهرت « الكتلة » العربية في اجتماعات « الأمم المتحدة » بأروع ما يكون من مظاهر في قضايا سوريا ولبنان ومصر وفلسطين .

وكان من جراء ذلك كله أن سارت « الجامعة العربية » في طريق « الوقائع » الدولية إلى أن اشتدت « الأزمة الفلسطينية » فاستدعت التدخل المسلح من جانب دول تلك الجامعة للضرب على أيدي العصاة من الخوارج والناشرين ، ولإقرار الأمن والسلام في ركن من أركان العالم العربي ، فكان هذا التدخل بلوغاً بجامعة الدول العربية إلى نهاية طريق تلك « الوقائع » الدولية ، إذ أصبحت بفعله « منظمة إقليمية » من المنظمات التي نص عليها ميثاق « الأمم المتحدة » ، وإذا عترف « مجلس الأمن » بكيانها وشخصيتها ، فقد أوفد إليها « مندوب » لإقرار الهدنة والسعي بواسطتها للوصول إلى حل سلمي لها هدد الأمن في هذا الركن من أركان العالم ، والاجتماع بلجنةها السياسية والاستعانة بمن يختارهم من الوسطاء والمتصلين والخبراء ، فاستكملت شرائط الوجود والعمل ، وأنتجت « حقيقة » من حقائق النظام الدولي المقرر في هذا الزمان .

وإذا كانت « فلسطين » التي أسبغت أزمته على الدول العربية نعمة استكمال شرائط « الحقيقة الدولية المقررة » معتبرة واحدة من دول تلك الجامعة بحكم الملحق الخاص بها في ذيل الميثاق — وقد أقر بأن « وجودها واستقلالها الدولي من الناحية الشرعية أمر لا شك فيه » ، وإنه « إذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجوبة لأسباب قاهرة ، فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلا دون اشتراكها في أعمال مجلس الجامعة » — فإن مجلس الجامعة وأمانتها العامة قد استطاعا أن يمدا من أفق الجامعة إلى حيث يشمل غير أعضائها وغير دولها بالذات . فالاتصال بين الأمانة العامة وفرنسا مثلا يجري بين الوقت والوقت في صدد بلاد المغرب ، وبينها وبين لجنة التحقيق الدولي أو مجلس وزراء الخارجية الأربعة بشأن ليبيا ، وكذلك فإن المنطقة الخليجية الراكشية وبعض البلاد العربية الواقعة على الخليج الفارسي أو المحيط الهندي ممثلة بالفعل ومساهمة في أعمال بعض لجان الجامعة ولاسيما الثقافية منها . وهذا وذاك يضيفان على جامعة الدول العربية نوعا من أنواع صفات التميز والاستقرار في الحظيرة الدولية قصد تحقيق الاعتبارات التي أشير إليها في ديباجة الميثاق من « تثبيت العلاقات الوثيقة والروابط العديدة بين الدول العربية ، والحرص على دعم هذه الروابط وتوطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها ، وتوجيه الجهود إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة ومصلح أحوالها ، وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانها وآمالها ، واستجابة الرأي العربي العام في جميع الأقطار العربية » .

والحق أن تلك الصفات التي ذكرنا ، صفات التميز والاستقرار في الحظيرة الدولية ، التي أضفتها تطورات الحوادث على جامعة الدول العربية ، قد تفاعلت مع ما كان يجيش في صميم « الآراء العامة » للعالم العربي من مصالح وأهداف فصقلت وعى هذه « الآراء » ودفعت بها إلى التفكير في إقامة صرح عالمي على أسس متينة مستندة إلى اعتبارات السياسة الدولية الصميعة السليمة .

وواقع هذه الاعتبارات هو أن « الأمم المتحدة » من ناحية فاعلة ، وأن قيامها من ناحية أخرى تمتوره صواب تحول دون تأدية رسالتها على الوجه السكامل ، والمعروف أن كمال هذه الرسالة إنما هو في توفير « الأمان الجماعي » عن طريق مجلس الأمن المتضامنة عناصره تضامناً أكيداً ، والملاحظ أن هذا التضامن غير متوافر ، بل إن عدم الثقة هو الأصل الذي تبدى أن العلاقات الدولية لا تزال ترجع إليه .

وقد نشأ عن ذلك الواقع البادى فى ميدان السياسة الدولية أن الاتجاه إنما هو إلى تقابل كتلتين يجتهد كل واحدة منهما فى «تكتيل» أكثر عدد من الدول فى حظيرتها استعداداً للتصادم أو درءاً لهذا التصادم ، كما نشأ إحساس عند كثير من الدول «المتوسطة والصغيرة» أنه لا مصلحة لها فى ذلك التقابل ، بل تبين لديها أن مصلحتها الحقيقية فى ألا يقع هذا التقابل الذى قد تكون هى ميدانه وأن تستعد من جانبها للملاقاة أخطاره .

وكانت «جامعة الدول العربية» من أولى مجموعات تلك الدول المتوسطة والصغيرة «التي أحست ذلك الإحساس وتبينت ذلك التبين فلم يتردد أمينها العام فى أن يواصل التصريح بالتصريح معلناً أن «الجامعة» تود الاحتفاظ بحيادها وسط ذلك التقابل بين الكتلتين ، وأنها إذ تضطرها الظروف إلى الانضمام إلى واحدة منهما دون الأخرى فإنما هى مصلحتها وحدها التى تولى عليها اختيار الناحية التى تنضم إليها حين يقع التصادم وحين تبين المصلحة . وكذلك اعتصمت سوريا واعتصم لبنان معها بانطلاقهما من قيود المعاهدات الثنائية .

على أن الجامعة العربية تعرف أن الزمن ليس زمن اتجاهات سياسية وحسب ، بل إنه لا يزال كذلك زمن تدعم هذه الاتجاهات السياسية بالقوات المادية التى يؤثر فيها التكتل على التفرد ففكرت فى إقامة «حلف عسكرى» بين أعضائها ، تقدم باقتراحه رئيس وزارة سوريا من شهور وجاءت حوادث فلسطين تدعمه تدعياً وتبرخ بضرورته صراخاً . وعمل النشازك فى الجهاد والتآخى فى التضحية بالأرواح أبرك عمل «للقضاء» على ما كان يشوب بعض العلاقات من شوائب توطئة لإبرام ذلك الحلف العسكرى المتوج لما رمزت له جامعة الدول العربية من حلف سىامى .

وإذن فقيام «الكتلة العربية» أمر واقع لا شك فيه ورغبته فى التميز عن الكتلتين المتقابلتين فى عالم السياسة الدولية واضحة أكيدة . وتشاء الأقدار أن تجاور هذه الكتلة العربية أقطار من الدول «المتوسطة والصغيرة» أيضاً تحس إحساسها وتبين مصلحتها بالنسبة للكتلتين المتقابلتين كذلك . فترنو هذه الأقطار بأبصارها إلى «الحقيقة» الدولية الجديدة وهى حقيقة «جامعة الدول العربية» ، وتود لو وفقت إلى وسيلة من وسائل الارتباط بها ، فترداد جميعها قوة وتتمكن معها من التميز والاستقرار فى العالم الدولى المتلاطم . والواقع أن بين العراق وبين تركيا وإيران وأفغانستان ميثاق تحالف أو عدم اعتداء هو «ميثاق سعد أباده» ، ومن الذين أن يمتد نطاقه إلى سائر دول الجامعة العربية عن طريق العراق ذاته ، فيشمل مصر وسوريا ولبنان والعربية السعودية وشرق الأردن واليمن ، وليس عسيراً استحقالة

أن يسوى بين ما سوريا وتركيا من خلاف حول الإسكندرونة ، ولا ما بين العراق وإيران من خلاف حول عربستان . وأفغانستان لا تترك فرصة تمر منذ قيام جامعة الدول العربية دون الاتصال بها وإظهار جميل عواطفها نحوها . وتركيا وإيران وأفغانستان متفقات في الإحساس بأنها محل منافسة بين « الكتلتين » وبأن طريق الخلاص الوحيد لها جميعاً إنما هو بالوقوف موقف الحيدة المطلقة من الائتئين . وقد ضربت تركيا وإيران في ذلك بسهم ، إذ جرت تقاليدهما بالارتباط بمحالفتين والاستعانة « بالصدافتين » مع روسيا من ناحية وأنجلترا والولايات المتحدة من ناحية ثانية .

وبهذا يتكيف — في نظري — المستند إلى وقائع الحوادث — مستقبل العالم العربي في السياسة الدولية :

منظمة إقليمية تلتف حولها دول الشرق الأوسط تسهر على الأمن والسلام في ركنها من أركان العالم .

مجموعة من الدول « المتوسطة والصغيرة » حريصة على الحيدة بين الكتلتين المتقابلتين المعكرتين صفو العلاقات في العالم .

هيئة حائلة بذلك دون قيام حرب « عالمية » ثالثة ، ولا سيما أن الهند آخذة من جانبها بفكرة الحيدة والابتعاد عن الالتزامات العالمية المسلحة .

وإنه لمستقبل جدير بفخر العروبة والماملين لها جميعاً ، إذ يقطو على رسالة من أنبل الرسائل تبعث في نفوس المشاركة روح الإحساس بكيانهم ، وتقف بالشرق الأوسط موقف الحيولة دون اندلاع لهيب حرب يعرف الناس جميعاً أنها إن وقعت فلن تبقى في العمورة على أخضر ولا على يابس ، وتعود بالبشرية إلى سبل الوثام والاهتمام بالحضارة الخيرة .

أما بعد ، فذلك هو مستقبل العالم العربي في السياسة الدولية على ما ألمح خلال الأوضاع التي سقتها متصلة بوقائع الأمور فيما أتبينه من أفق دولي صافية سماؤه وواضحة مرثياته . لكن تحقيق هذا المستقبل الذي ارتأيته رهين بأوضاع أخرى متصلة بوقائع أمور أخرى تتبين في أفق العالم العربي ذاته ، ومن شأن قيامها أن تتفاعل عناصر هذا العالم مع عناصر تلك السياسة الدولية وينتج تفاعلها إفادة العالم العربي مما تهيشه له الملابس الدولية .

وإنما أعني بهذه الوقائع الأخرى التي يجب أن تحمل مكانها في العالم العربي كي يتم التفاعل وتحصل الإفادة ويحقق المستقبل المرجو ، توافر العلم الصحيح بمجريات الشؤون الدولية عند

القادة والزعماء أنفسهم ، وسرعة الإحساس بتطورات هذه المجريات حتى لا تضيع الفرص التي تهيئها هذه التطورات ، وأخذ الأمور العامة بالجد الذي تستأهله حتى تأخذ البيئات الدولية العالم العربي بالجد الذي يعين على تفاعل عناصره بعناصر هذه البيئات ، وأخيراً ، بل قبل هذا كله ، الإقدام في حزم على استكمال شرائط الوجود الحيوى والخلق ، وما يستلزمه من كيان اقتصادى واجتماعى وثقافى داخل كل بلد من بلاد العالم العربى .
عندئذ تتكاتف طبائع الأشياء وطبائع الأشخاص على شق الطريق المستقيم لمستقبل مزدهر للعالم العربى فى السياسة الدولية .

محمود عزمى